

تونس

أحرزت تونس في العام 2012 تقدماً طفيفاً في جهود القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. فقد فكّكت أجهزة إنفاذ القانون شبكة دعارة كانت تستخدم الفتيات المراهقات، وجرى تعديل قانون العقوبات بحيث أصبح ينص على فترة حبس وغرامات على الأشخاص المدانين باستخدام الأطفال في "سلوك مُخِلٍ بالأداب". ومع ذلك، تفتقر البلاد إلى قائمة بالأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال، وقد انخفض فيها مستوى إنفاذ القانون في مجال عمالة الأطفال على نحو حادٍ ومفاجئٍ مقارنةً بالفترة التي شملها التقرير السابق. ولا تزال تونس ما بعد الثورة تواجه تحديات على صعيد الحكم والاستقرار السياسي، وهي تحديات ربما أثرت على قدرتها على إحراز التقدم فيما يتعلق بأسوأ أشكال عمالة الأطفال. وتشير التقارير إلى قيام الأطفال بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، ولكن لا تزال هناك حاجة لتوفير بيانات كافية لتحديد طبيعة المشكلة ومدى انتشارها.

بناءً على التقارير الواردة، فإن من شأن الإجراءات التالية أن تعزز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في تونس:

المجال	الإجراءات المقترحة	سنة (سنوات) اقتراح الإجراءات
القوانين واللوائح	النظر في إقرار مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر.	2011، 2012
	ضمان وضع قائمة تحدد الأعمال الخطرة، وضمان إتاحتها لعامة الجمهور.	2011، 2012
	ضمان حماية الأطفال العاملين لحسابهم الخاص للحيلولة دون انخراطهم في أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2012
التنسيق والإنفاذ	زيادة عدد مندوبي حماية الأطفال.	2010، 2011، 2012
	ضمان أن مجموعة مندوبي حماية الطفولة تقوم بتنسيق جهود الحكومة لمعالجة مسألة عمالة الأطفال.	2012
	ضمان محاكمة مخالفي قوانين عمالة الأطفال ومعاقبتهم.	2012
السياسات	مواصلة النشر العلني للبيانات الخاصة بإنفاذ القانون، وكذلك نشر المعلومات حول نتائج القضايا والتمويل المخصص في الميزانية لأنشطة إنفاذ القانون.	2009، 2010، 2011، 2012
	وضع آليات لجمع البيانات حول مؤشرات عمالة الأطفال.	2012
	إجراء بحوث حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال من أجل توجيه السياسات والبرامج.	2010، 2011، 2012
البرامج الاجتماعية	تقييم أثر خطة ومشروع التعليم على جهود التصدي لأسوأ أشكال عمالة الأطفال، والنظر في مواصلة المشروع برعاية الحكومة.	2010، 2011، 2012
	تقييم الأثر المحتمل للبرامج الحالية الأخرى على معالجة مسألة عمالة الأطفال.	2011، 2012